الأمم المتحدة

E/CN.17/2008/10

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
6 February 2008
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة

الدورة السادسة عشرة

٥-١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ

٢٠٠٨-٢٠٠٩ - الدورة الاستعراضية

الشراكات من أجل التنمية المستدامة

تقرير الأمين العام

موجز

تعد الشراكات من أجل التنمية المستدامة مبادرات طوعية مشتركة بين عدد من أصحاب المصلحة، ويضطلع بها أي مجموعة من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمجموعات الرئيسية وغيرها من المجموعات والمؤسسات، التي تساهم في التعجيل بتنفيذ الأهداف والالتزامات الإنمائية للألفية المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي في جدول أعمال القرن ٢١، والبرنامج المعني بمواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ و/أو خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

* E/CN.17/2008/1.

290208 280208 08-22960 (A)

ويعرض التقرير الحالي موجزا عاما للمعلومات بشأن ٣٣٤ شراكة من أجل التنمية المستدامة مسجلة في أمانة لجنة التنمية المستدامة حتى ١ شباط/فبراير ٢٠٠٨، فضلا عن موجز يتضمن قدرا أكبر من التفاصيل للشراكات التي تركز على الزراعة، والتصحر، والجفاف، والأراضي، والتنمية الريفية، والتنمية المستدامة من أجل أفريقيا. وقد حددت ٩٥ شراكة من بين الشراكات المسجلة البالغ عددها ٣٣٤ شراكة المجموعة المواضيعية للدورتين ١٦ و ١٧ للجنة التنمية المستدامة بوصفها مجال التركيز الرئيسي لعملها.

ومع أن التقرير يشير إلى وجود اختلافات كبيرة بين هذه المبادرات فيما يتعلق بمسائل التنمية المستدامة التي تعالجها، والهياكل الإدارية، وعدد الشركاء والنطاق، فهناك عناصر معينة تشترك فيها كافة الشراكات المسجلة. وتعمل هذه المبادرات التعاونية، من خلال تجميع المعارف والمهارات والموارد، على إيجاد حلول مبتكرة لتحديات التنمية المستدامة وتطوير شبكات للمعرفة بغرض الإسهام في تهيئة بيئة لاتخاذ القرارات على أسس مدروسة.

ووفقا لطلب لجنة التنمية المستدامة في دورتها الحادية عشرة، يُقصد بهذا التقرير أن يكون أساسا لمناقشات اللجنة، خلال دورتها الاستعراضية بشأن إسهام الشراكات في تنفيذ أهداف والتزامات التنمية المستدامة المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٧	٤
ثانيا – الاتجاهات في الشراكات	٨-٢٩	٦
ألف – الأعداد الإجمالية	٩-١٠	٦
باء – التغطية القطاعية	١١-١٥	٦
جيم – التغطية الجغرافية	١٦-١٧	١٠
دال – الإطار الزمني	١٨-٢٠	١٢
هاء – طبيعة الشركاء	٢١-٢٥	١٣
واو – الموارد	٢٦-٢٩	١٥
ثالثا – تنفيذ الشراكات	٣٠-٤٠	١٧
ألف – آليات التنفيذ	٣٠-٣٥	١٧
باء – التقدم المحرز منذ الإنشاء	٣٦-٤٠	١٨
رابعا – الزراعة، والتصحر، والجفاف، والأراضي، والتنمية الريفية، والتنمية المستدامة لأفريقيا	٤١-٥٣	١٩
ألف – الاتجاهات	٤٣-٤٥	٢٠
باء – توجه التنفيذ وآلياته	٤٦-٤٩	٢٣
جيم – التقدم المحرز منذ البداية	٥٠-٥٣	٢٥
خامسا – أنشطة أمانة لجنة التنمية المستدامة المتصلة بالشراكات	٥٤-٧٠	٢٧
ألف – موارد على الإنترنت: موقع شراكات لجنة التنمية المستدامة وقاعدة بياناتها على الإنترنت	٥٧-٦١	٢٨
باء – فرص الربط الشبكي: معارض الشراكة التابعة للجنة التنمية المستدامة	٦٢-٦٦	٢٩
جيم – المنشورات	٦٧-٧٠	٣٠
سادسا – خاتمة	٧١-٧٨	٣١

أولا – مقدمة

١ – لقد ثبت أن الشراكات الطوعية التي يتعدد فيها أصحاب المصلحة والتي تعمل صوب تيسير وتعجيل تنفيذ أهداف والتزامات التنمية المستدامة تمثل ثمرة مهمة مكملة لثمار مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وحتى ١ شباط/فبراير ٢٠٠٨، سُجل طوعا لدى أمانة لجنة التنمية المستدامة ما مجموعه ٣٣٤ من الشراكات، أشارت ٩٥ منها إلى أن المجموعة المواضيعية للدورتين السادسة عشرة والسابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة تمثل محور التركيز الرئيسي لأنشطتها.

٢ – وتتميز الشراكات من أجل التنمية المستدامة بطابع خاص؛ إذ أنها ترتبط تحديدا بتنفيذ الالتزامات المتفق عليها عالميا ضمن خطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)، وجدول أعمال القرن ٢١ و/أو برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. غير أن هذه الشراكات، كما أكد مؤتمر القمة، ليست بديلا عن المسؤوليات والالتزامات الحكومية وإنما يُقصد بها تعزيز عملية التنفيذ بإشراك أصحاب المصلحة المعنيين الذين يمكن أن يسهموا في تحقيق التنمية المستدامة. وتبقى التزامات الحكومات هي حجر الزاوية في الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية للسعي صوب تحقيق التنمية المستدامة.

٣ – وقد عينت القمة لجنة التنمية المستدامة كمركز مختص بتنسيق المناقشات المتعلقة بالشراكات الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة. وقد شددت اللجنة في دورتها الحادية عشرة المعقودة في عام ٢٠٠٣ على أن الشراكات التي تندرج في سياق عملية مؤتمر القمة وعملية متابعة نتائجه ينبغي أن تنشأ وتنفذ وفقا لمجموعة من المعايير والمبادئ التوجيهية المتفق عليها[(١)]، مع مراعاة الأعمال الأولية التي اضطلع بها بشأن الشراكات خلال العملية التحضيرية لمؤتمر القمة، بما في ذلك مبادئ بالي التوجيهية[(٢)] وقرار الجمعية العامة ٥٦/٧٦. بعد ذلك أقرت كل من الجمعية العامة في قراراتها ٥٨/١٢٩ و ٦٠/٢١٥ و ٦٢/٢١١ والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٢٠٠٣/٦١، بأهمية إسهام الشراكات من أجل التنمية المستدامة في تنفيذ الالتزامات والأهداف المتفق عليها دوليا بشأن التنمية المستدامة والجهود المستمرة التي تبذلها أمانة لجنة التنمية المستدامة بغية تشجيع هذه الشراكات.

---

(١) للاطلاع على النص الكامل لقرار الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة بشأن الشراكات انظر الفقرات ٢١-٢٤ من تقرير الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة.

(٢) للاطلاع على النص الكامل لمبادئ بالي التوجيهية انظر http://www.johannesburgsummit.org/html/documents/prepcom4docs/bali_documents/annex_partnership.pdf.

٤ - واتفقت اللجنة على إتاحة المعلومات المتعلقة بالشراكات من أجل التنمية المستدامة لعامة الجمهور. وكجزء من عملية تبادل المعلومات هذه، طُلب إلى أمانة اللجنة إعداد موقع شبكي وقاعدة بيانات للشراكات، بحيث يكون في مقدور جميع الأطراف المعنية الوصول إليهما.

٥ - وفي شباط/فبراير ٢٠٠٤، بدأت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تشغيل الموقع الشبكي[٣] وقاعدة البيانات[٤] للشراكات من أجل التنمية التابعة للجنة التنمية المستدامة. وتتضمن قاعدة البيانات التفاعلية المذكورة، التي يمكن الوصول إليها عبر شبكة الإنترنت، معلومات عن الشراكات المسجلة استنادا إلى التقارير الذاتية الطوعية المقدمة من مراكز تنسيق الشراكات. وتساعد هذه التقارير على استكمال قاعدة بيانات الشراكات أولا بأول، وتشكل قاعدة للتقارير الموجزة التي تعدها أمانة اللجنة.

٦ - وجرت إعادة تصميم الموقع الشبكي وقاعدة البيانات لشراكات لجنة التنمية المستدامة في عام ٢٠٠٦ وتكرر ذلك مرة أخرى في عام ٢٠٠٧ بغية تحسين إمكانية تصفحهما وتيسير إمكانية الوصول إلى شتى الموارد والأدوات المعرفية الجديدة. ومن بين السمات الجديدة التي أضيفت إلى الموقع الشبكي للشراكات، قائمة بمواعيد اللقاءات المتعلقة بالشراكات؛ وقوائم بالمواقع الشبكية التي يمكن البحث فيها؛ والمنشورات والمقالات المتعلقة بالشراكات؛ وتيسير الوصول إلى إجراءات التسجيل والاستكمال فضلا عن الأخبار المتعلقة بالشراكات؛ ومنتدى للمناقشة عبر الإنترنت (المنتدى الإلكتروني) الذي يستطيع من خلاله أعضاء الشراكات المسجلة التواصل وتبادل الخبرات.

٧ - وسوف تناقش اللجنة خلال دورتها الاستعراضية التي تعقد مرة كل سنتين مدى إسهام الشراكات في تنفيذ الأهداف والغايات المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي بشأن التنمية المستدامة، بغية تبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، فضلا عن التعرف على المشاكل والثغرات والقيود ومعالجتها. ويتضمن هذا التقرير معلومات جرى تجميعها عن الشراكات بناء على طلب اللجنة في دورتها الحادية عشرة، وهو مقدم كي تنظر فيه اللجنة في دورتها السادسة عشرة من أجل تيسير تلك المناقشات.

---

(٣) http://esa.un.org/sustdev/ partnerships/.

(٤) http://esa.un.org/dsd/partnerships/public/.

ثانيا – الاتجاهات في الشراكات

٨ – يجب أن تتضمن الشراكات من أجل التنمية المستدامة خصائص أساسية (مبينة في المعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالشراكات الصادرة عن الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة، ومبادئ بالي التوجيهية وقرار الجمعية العامة ٥٦/٧٦)، تتضمن وجود التوازن القطاعي والجغرافي؛ وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين؛ والعلاقة بمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛ وقاعدة موارد ''مستدامة يمكن التنبؤ بها''. وتتناول الفروع التالية بعضا من هذه الجوانب وتحدد الاتجاهات الناشئة داخل الشراكات المسجلة حاليا لدى أمانة اللجنة.

ألف – الأعداد الإجمالية

٩ – تم حتى ١ شباط/فبراير ٢٠٠٨ تسجيل ما مجموعه ٣٣٤ شراكة لدى أمانة اللجنة.

١٠ – وقد سُجل ثلثا تلك الشراكات (٢٠٩) تقريبا في وقت قريب من وقت انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وسُجلت ١٢٥ شراكة منذ انعقاد المؤتمر. وزاد تسجيل الشراكات بنحو ٦٠ في المائة بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ ولا يزال تسجيل الشراكات الجديدة مستمرا. وقد شارك ما مجموعه ٢٠٧ شراكات في أنشطة معرض شراكات لجنة التنمية المستدامة خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧.

باء – التغطية القطاعية

١١ – تتجه معظم الشراكات التي تعمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة نحو اتباع نهج متعدد القطاعات في التنفيذ. ويبين الشكل الأول توزيع شتى المجالات المواضيعية التي تركز عليها الشراكات، موزعة حسب المواضيع الرئيسية والفرعية. وبغرض توفير صورة مرجعية عن مبادرات الشراكات وعمل لجنة التنمية المستدامة، جرى الاستعانة بمجموعات مواضيعية من برنامج عمل اللجنة المتعدد السنوات بتجميع قضايا التنمية المستدامة.

الشكل الأول

مجالات التركيز المواضيعي للشراكات المسجلة لدى لجنة التنمية المستدامة[أ]

(مجمعة وفقا لبرنامج عمل لجنة التنمية المستدامة المتعدد السنوات)

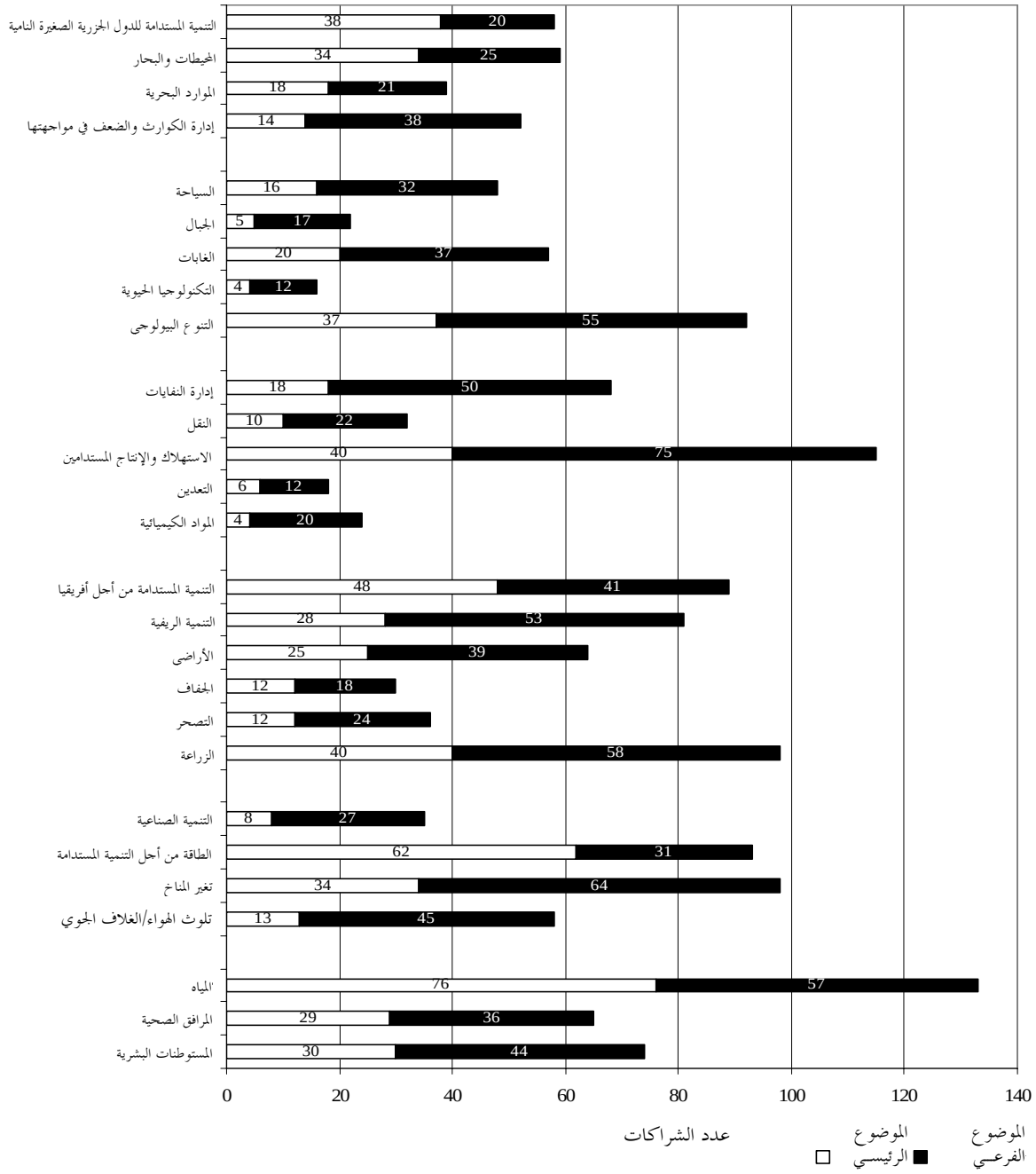

(أ) لما كانت معظم الشراكات تُعنى بمواضيع رئيسية وفرعية متعددة، فإن العدد الكلي للشراكات، إذا جمعناها بحسب الموضوع، سيزيد عن العدد الكلي للشراكات المسجلة.

١٢ - وتغطي المجالات المواضيعية التي تعالجها الشراكات المسجلة مجموعة متنوعة وعريضة. ويعمل ما يزيد على نصف جميع الشراكات المسجلة (٥٣ في المائة) في المجال الواسع المتعلق بحماية الموارد الطبيعية. ويعمل ما يزيد على خمس جميع الشراكات المسجلة في مجالات الزراعة (٢٨ في المائة)، والتنوع البيولوجي (٢٧ في المائة)، وتغير المناخ (٢٨ في المائة) والطاقة (٢٨ في المائة)، والمستوطنات البشرية (٢٢ في المائة)، والتنمية الريفية (٢٣ في المائة) والمياه (٤٠ في المائة).

١٣ - ومن ناحية أخرى، ما زالت بعض المجالات المتعلقة بالمصادر يعمل فيها عدد أقل نسبيا من الشراكات المسجلة، إذ يعمل أقل من عُشر الشراكات المسجلة في التكنولوجيا الحيوية (٥ في المائة)، والمواد الكيميائية (٧ في المائة)، والجفاف (٨ في المائة)، والتعدين (٥ في المائة)، والجبال (٧ في المائة) والنقل (٩ في المائة). وتتصل هذه الثغرات في التغطية تحديدا بالشراكات المسجلة لدى اللجنة ولا تعكس بالضرورة شراكات أخرى خارج نطاق لجنة التنمية المستدامة.

الشكل الثاني

مجالات التركيز المواضيعي للشراكات (القضايا الشاملة)[أ]

(القضايا الشاملة نقلا عن برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة المتعدد السنوات)

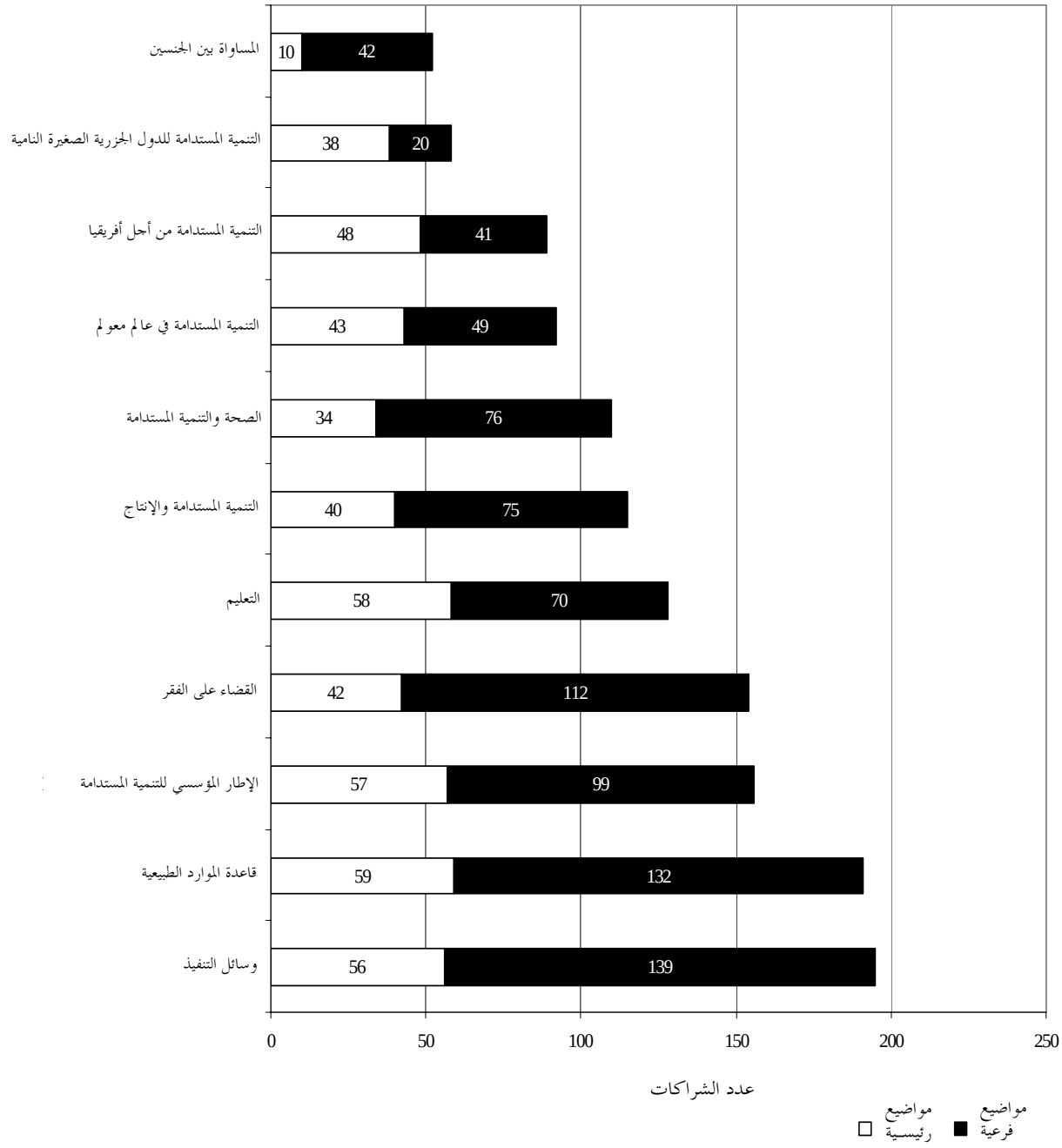

(أ) لما كانت معظم الشراكات تُعنى بمواضيع رئيسية وفرعية متعددة، فإن العدد الكلي للشراكات، إذا جمعناها بحسب الموضوع، سيزيد عن العدد الكلي للشراكات المسجلة.

١٤ - وتراعي معظم الشراكات مجالات شاملة من قضية التنمية المستدامة (انظر الشكل الثاني). وما زال بناء القدرات ونقل التكنولوجيا عنصرين أساسيين استراتيجيات التنفيذ، كما أن إحداث تغيير في الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة لا يزال يمثل مجالا من مجالات الأولوية بالنسبة إلى ٤٧ في المائة من الشراكات المسجلة.

١٥ - وتمثل التنمية المستدامة في عالم يتجه نحو العولمة (٢٧ في المائة) والتنمية من أجل أفريقيا (٢٦ في المائة) من مجالات الاهتمام إلى أكثر من ربع جميع الشراكات. ويعمل ثلث جميع الشراكات المسجلة في مجالات التعليم (٣٧ في المائة)، والصحة والتنمية المستدامة (٣٢ في المائة) والاستهلاك والإنتاج المستدامين (٣٤ في المائة). وأكثر من ٤٢ في المائة جميع هذه الشراكات بالعمل على القضاء على الفقر.

جيم - التغطية الجغرافية

١٦ - أكثر من نصف الشراكات المسجلة عالمية النطاق (٥١ في المائة) في حين أن معظم الشراكات المتبقية هي شراكات إما إقليمية (٢٠ في المائة) أو دون إقليمية (٢٣ في المائة). وهناك عدد صغير من الشراكات ذات نطاق وطني (٥ في المائة) ومحلي (١ في المائة) (انظر الشكل الثالث). بيد أن معظم الشراكات، بما فيها الشراكات العالمية النطاق والإقليمية النطاق، تضطلع بأنشطة على المستويين الوطني والمحلي. وكثير منها تتبع نهجا تصاعديا، يستخدم مشاريع رائدة تستند إلى المشاركة على مستوى المجتمعات المحلية من أجل اختيار استراتيجيات يمكن تكرارها على المستويات الوطنية ودون الوطنية والإقليمية.

١٧ - وفيما يتعلق بالشراكات ذات النطاق الإقليمي ودون الإقليمي والوطني، يتبين من توزيعها حسب الأقاليم أن ٤٠ في المائة منها تعمل في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ، و ٤٠ في المائة في أفريقيا و ٨ في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و ٨ في المائة في أوروبا وأمريكا الشمالية و ٤ في المائة في غرب آسيا (انظر الشكل الرابع).

الشكل الثالث

النطاق الجغرافي للشراكات

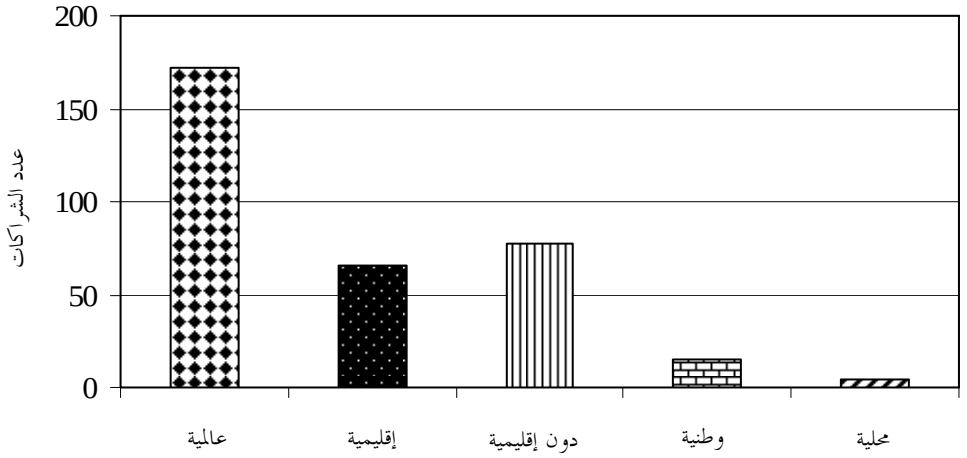

الشكل الرابع

التغطية الإقليمية للشراكات

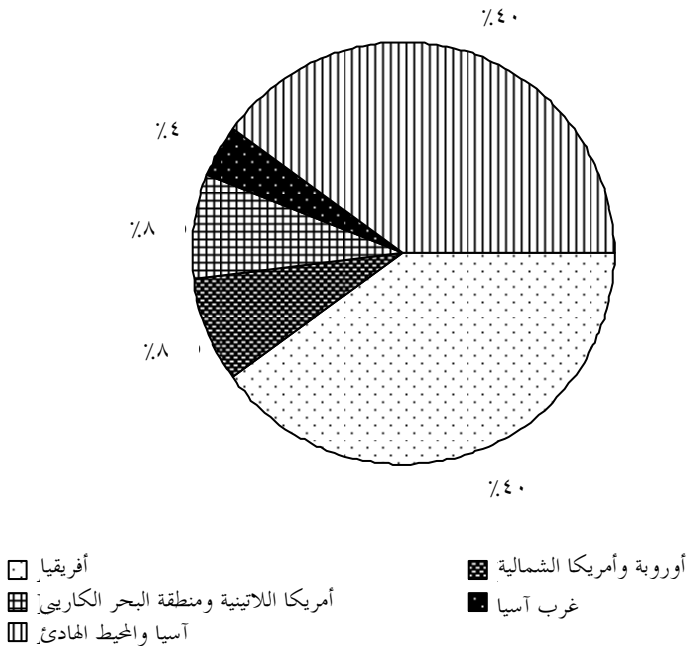

دال – الإطار الزمني

١٨ – بدأت معظم الشراكات المسجلة لدى أمانة اللجنة في وقت انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة أو في وقت قريب من انعقاده. وفي عام ٢٠٠٢، وهو العام الذي عقد فيه مؤتمر القمة، بدأت أكثر من نصف الشراكات المسجلة (٢٠٩ شراكات). وفي عام ٢٠٠٣ كانت نسبة الشراكات التي سجلت أنشطتها أقل من الثلث (٢٦ في المائة)، وفي عام ٢٠٠٤ بلغت نسبة الشراكات التي بدأت أنشطتها ١٠ في المائة. وسجل عدد قليل من الشراكات أنشطته في عام ٢٠٠٥ (٣ في المائة)، وبلغت هذه النسبة ١ في المائة في عام ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠٠٧، ٢ في المائة (انظر الشكل الخامس).

١٩ – وقبل عام ٢٠٠٢ كان أقل من عُشر الشراكات المسجلة (٨ في المائة) قائما. وتعين على هذه الشراكات المستمرة، أن تثبت قدرتها على الإسهام بقيمة مضافة كبيرة في سياق مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة حتى يمكن تسجيلها. واتخذت القيمة المضافة اللازمة شكل انضمام شركاء إضافيين، أو تكرار إحدى المبادرات أو بدء مرحلة جديدة من العمل أو توسيع النطاق الجغرافي أو تحقيق زيادة في الموارد المالية.

الشكل الخامس

سنوات تسجيل الشراكات

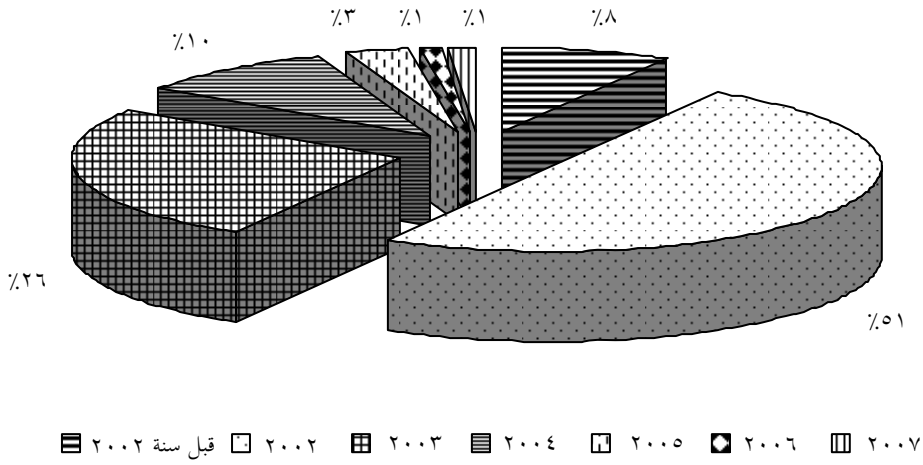

الشكل السادس

مدة سريان الشراكات

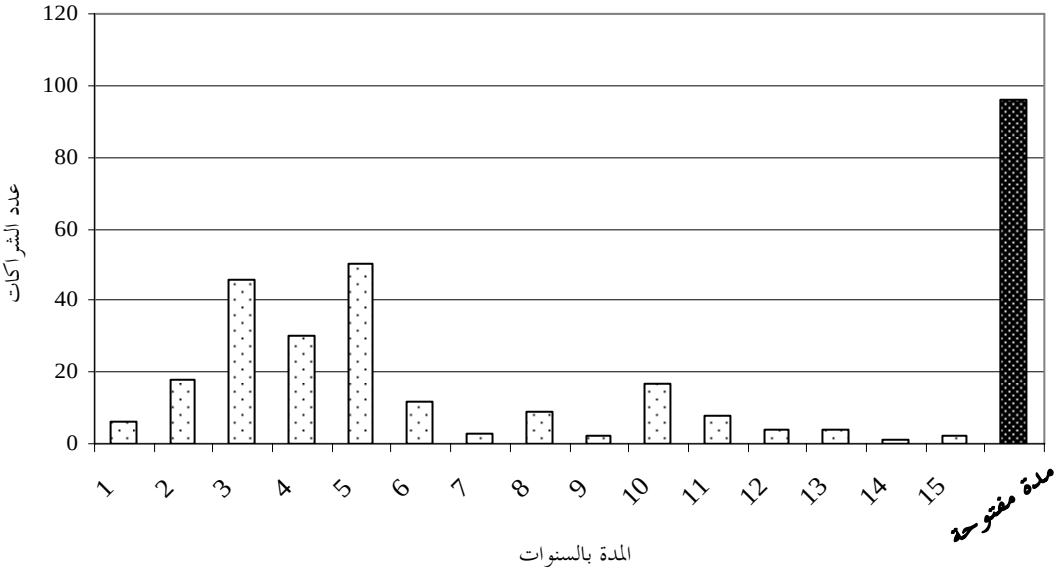

٢٠ - وقد تتفاوت مدة سريان الشراكات تفاوتا كبيرا بحسب طبيعة غاياتها وأهدافها ومقاصدها بحيث تتراوح من عامين وفترة غير محددة المدة (مفتوحة المدة). وتزيد نسبة الشراكات المسجلة غير المحددة المدة عن الربع (٢٨ في المائة). وتحدد مدة أكثر من نصف الشراكات (٥٨ في المائة) بعشر سنوات أو أقل (انظر الشكل السادس).

هاء - طبيعة الشركاء

٢١ - تعد الشراكات المسجلة بحكم طبيعتها، مبادرات طوعية يتعدد فيها أصحاب المصلحة وتضطلع بها أي مجموعة من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمجموعات الرئيسية[٥] وغيرها من المنظمات. وثمة أغلبية واسعة من الشراكات المسجلة تشارك فيها الحكومات (٨٣ في المائة) والمجموعات الرئيسية (٨٣ في المائة). وتشارك في ثلثي الشراكات تقريبا منظومة الأمم المتحدة (٦٢ في المائة) ومنظمات حكومية دولية أخرى (٦١ في المائة).

(٥) ومجموعات المجتمع المدني الرئيسية التسع المحددة في جدول أعمال القرن ٢١ هي: النساء، والشباب والأطفال، والشعوب الأصلية، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية والعمال، ونقابات العمل والمؤسسات التجارية والصناعية، والدوائر العلمية والتكنولوجية، والفلاحين.

وإضافة إلى ذلك يضم خُمسا الشراكات (٤٤ في المائة) شركاء آخرين من المنظمات بما فيهم الأوساط الأكاديمية ووسائط الإعلام.

٢٢ - وعند تصنيف البيانات المتعلقة بمشاركة المجموعات الرئيسية في الشراكات حسب كل مجموعة على حدة يتبين أن ٣٠ في المائة تضم شركاء من المنظمات غير الحكومية؛ و ٣٨ في المائة من دوائر الأعمال والقطاع الصناعي؛ و ١٨ في المائة من الأوساط العلمية والتكنولوجية؛ و ٩ في المائة من السلطات المحلية. وتضم نسبة أصغر بكثير من الشراكات المسجلة شركاء من الجماعات النسائية (١ في المائة) والجماعات الشبابية (١ في المائة) والعمل والنقابات العمالية (١ في المائة) وجماعات المزارعين (١ في المائة).

٢٣ - وجميع المنظمات الرائدة، البالغ عددها ٤٨١ منظمة شريكة في ٣٣٤ شراكة مسجلة. ومن الواضح أن بعض الشراكات تضم أكثر من منظمة شريكة رائدة. ومن جملة الشركاء الرواد، تشكل منظمات الجماعات الرئيسية ٣٣ في المائة؛ ويشكل الشركاء الحكوميون ٢٤ في المائة؛ والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ١٩ في المائة؛ والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى ١٤ في المائة. وتمثل منظمات الهيئات والمؤسسات الأكاديمية ووسائط الإعلام ٨ في المائة من جميع الشركاء الرواد.

الشكل السابع

عدد الشركاء في كل شراكة

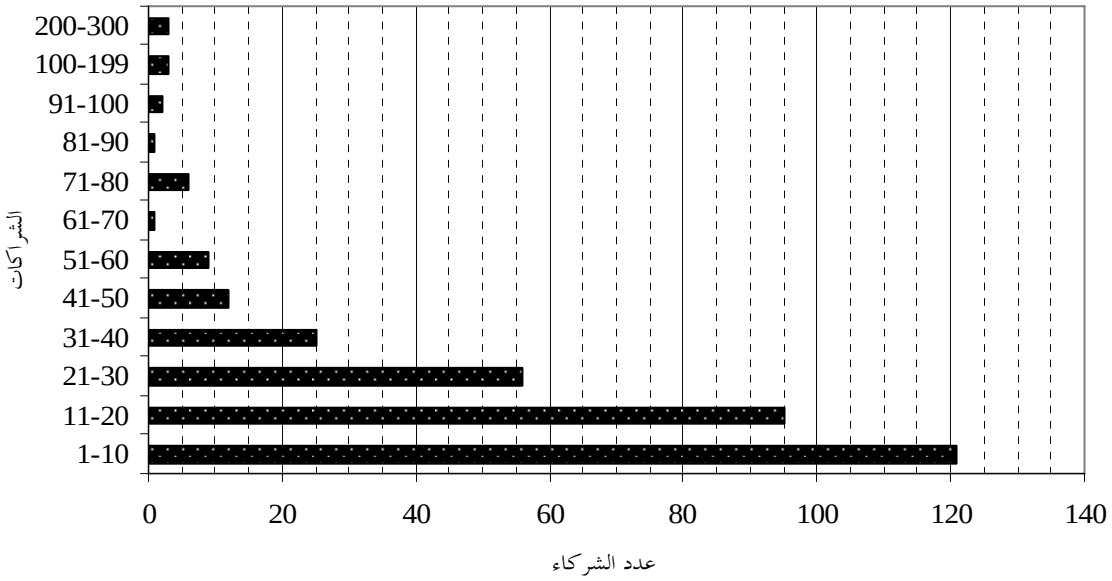

٢٤ - وينحو عدد المنظمات الشريكة في كل شراكة إلى التفاوت. ويتراوح عدد الشركاء المعتمدين بين ٢ وعدد يصل إلى ٢٣٢ من الشركاء - غير أن أغلبية كبيرة من الشراكات (٦٦ في المائة) تضم ٢٠ شريكا أو أقل.

٢٥ - وبصفة عامة، تعمل المنظمات الشريكة المعنية بإقامة إحدى الشراكات منذ المراحل الأولى على كفالة اتباع نهجي تشاركي بحق ويعكس احتياجات شتى أصحاب المصلحة.

واو - الموارد

٢٦ - تشكل قاعدة الموارد المتاحة لأي شراكة، سواء كانت مدعومة بموارد مالية و/أو بمساهمات غير مالية، أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر في قدرة الشراكة على القيام بأنشطتها. وقد أتاح عدد كبير من الشراكات المسجلة (٨٧ في المائة) بعض المعلومات عن الموارد المتوافرة لديها (انظر الشكل الثامن).

الشكل الثامن

مستويات التمويل المبلغ عنها في الشراكات

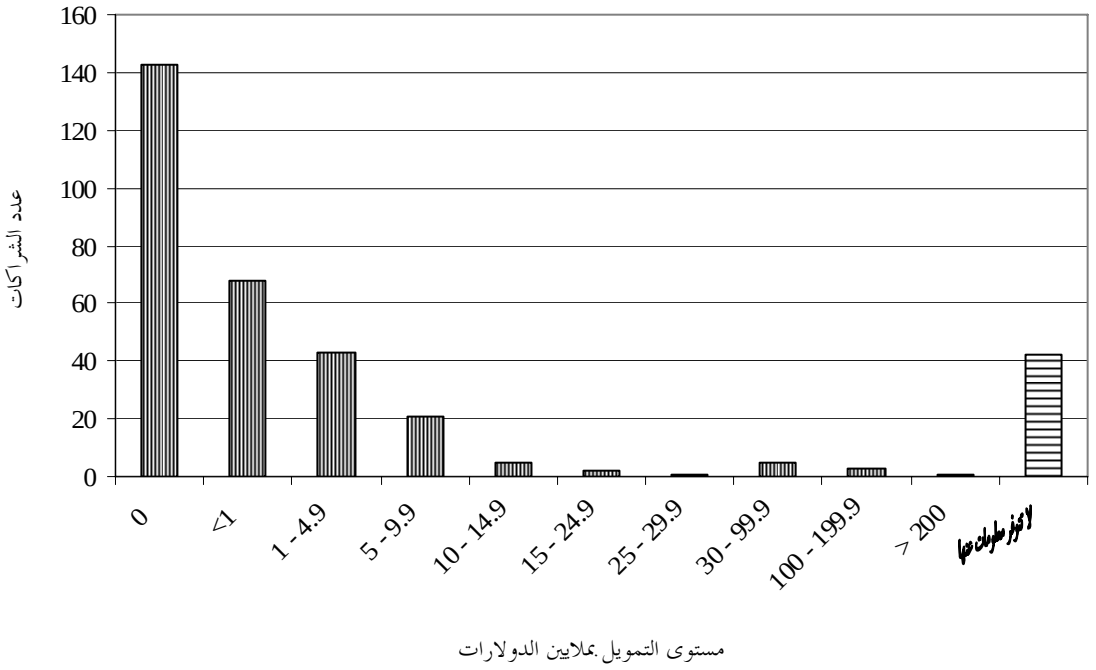

٢٧ - واستنادا إلى المعلومات الواردة، تمكنت نسبة ٤٤ في المائة من الشراكات المسجلة (١٤٨ شراكة) من تأمين الموارد المالية التي تحتاجها، وتتلقى ٣٦ في المائة منها (١٢٠ شراكة) الدعم في شكل تبرعات غير مالية (عينية)، وقدم ما مجموعه ٢٩٢ شراكة

(٨٧ في المائة) منها معلومات عن مصادر تمويلها. ويجدر بالإشارة أن العديد من الشراكات تعتمد في تمويلها على عدة جهات مانحة. ومن بين الشراكات التي حددت هوية الجهة المانحة للتمويل وعددها ٣٣٤ شراكة مسجلة، أفادت نسبة ٢٦ في المائة منها بأنها تحصل على تمويل من الحكومات، و ٦ في المائة بأنها تحصل على تمويل من منظمات حكومية دولية (بما فيها مؤسسات/هيئات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة؛ و ٢ في المائة منها تحصل على كامل تمويلها من جهات مانحة بالقطاع الخاص. ونحو ثلث الشراكات (٣٢ في المائة) تتلقى تمويلا من أكثر من مصدر بما في ذلك موارد من القطاع الخاص. وإضافة إلى ذلك، ذكرت نسبة ٣ في المائة من الشراكات أنها تتلقى منحا من منظمات غير حكومية، بينما تتلقى نسبة ١ في المائة منها تمويلا من مصادر أخرى/مثل المؤسسات (انظر الشكل التاسع).

الشكل التاسع
أنواع التمويل

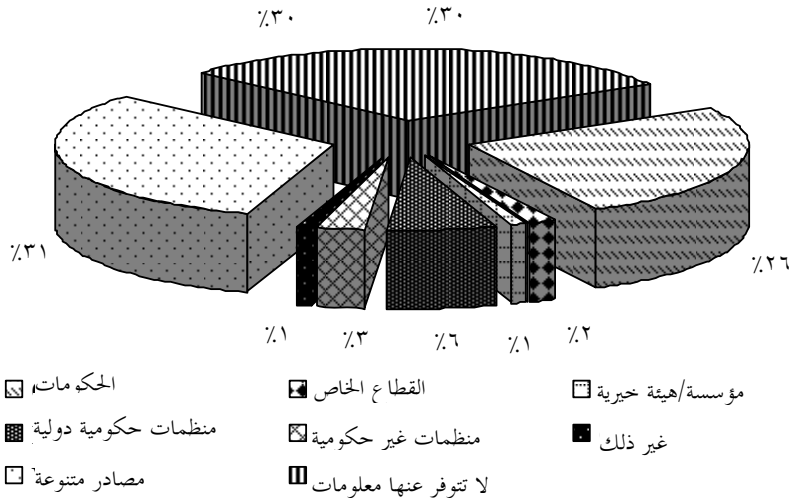

٢٨ - ويسعى حاليا ما يقرب من نصف جميع الشراكات المسجلة (٤٩ في المائة) للحصول على تمويل إضافي لمبادراتها. ومن هذه الشراكات أفادت ٢٧ في المائة منها بأرقام محددة للتمويل الذي تسعى حاليا للحصول عليه. وتتراوح المبالغ الإضافية المطلوبة بين عشرات الآلاف وعشرات الملايين من الدولارات.

٢٩ - وكثيرا ما تساعد المساهمات غير المالية (من قبيل المساهمات العينية أو خدمات الموظفين) على تمكين الشراكة من العمل ريثما تحصل على تمويل من مصادر خارجية. وتمثل هذه المساهمات أيضا مستويات الالتزام من مختلف الشركاء. وتحديدا، أفاد أكثر من ثلث

الشراكات المسجلة (٣٦ في المائة) بأن لديها في الوقت الراهن موارد غير مالية تتمثل بصورة أساسية في شكل مكاتب وموظفين وحواسيب (انظر الشكل العاشر).

الشكل العاشر

أنواع الموارد غير المالية

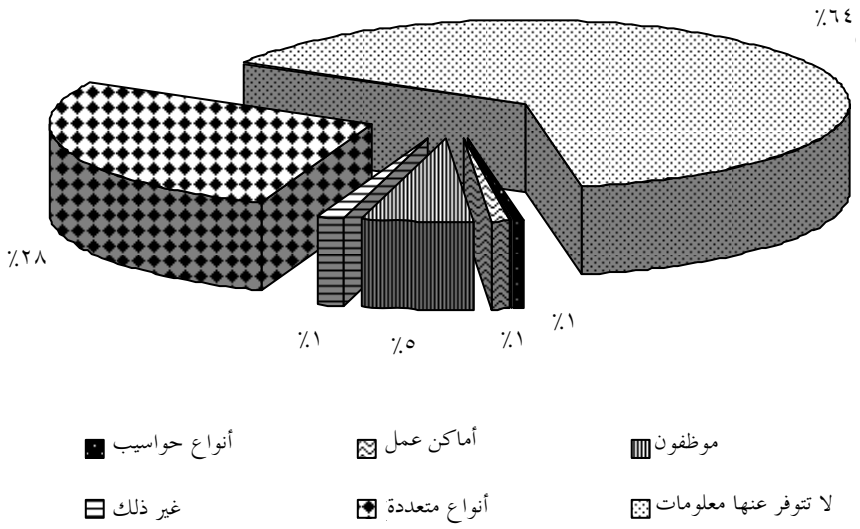

ثالثا – تنفيذ الشراكات

ألف – آليات التنفيذ

٣٠ – تعالج شراكات التنمية المستدامة التحديات العالمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عن طريق تعزيز التعاون في مجالات بناء القدرات المؤسسية والبشرية، وإجراء البحوث، وتبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا.

٣١ – وتعمل الشراكات على تعزيز القدرات على جميع المستويات الجغرافية، إذ تسعى ٨٠ في المائة من الشراكات المسجلة من أجل التعليم والتوعية بشأن مسائل التنمية المستدامة؛ وتضطلع ٦٩ في المائة منها بأنشطة تتصل ببناء قدرات الموارد البشرية عن طريق توفير التدريب؛ وتشترك ٤٩ في المائة منها في بعض أشكال النقل المباشر للتكنولوجيا؛ وقامت ٤٧ في المائة منها بأنشطة تركز على بناء القدرات المؤسسية وتعزيزها.

٣٢ – وتلتزم الشراكات التي تعمل بنشاط في مجالات الدعوة، والتعليم والتوعية بتحسين الاتصالات وتبادل المعارف فيما بين شركائها وأصحاب المصلحة فيها. وتستخدم هذه المبادرات منابر شبكة الإنترنت لأغراض الاتصال ونشر المعلومات من أجل التعاون في جمع

البيانات وانتقاء منهجيات المؤشرات، والإفادة عن أفضل الممارسات واقتراح النماذج والأدوات لإدارة التكنولوجيا والموارد الطبيعية. وبفضل استخدام الأدوات المتاحة على شبكة الإنترنت، أصبح بإمكان مجتمعات متباعدة جغرافيا في مختلف أرجاء المعمورة التعاون فيما بينها وحفظ المعلومات في حيز مشترك على شبكة الإنترنت، والاستفادة من الخبرة العالمية، وتحديد خطط تعاونية لإجراء البحوث وتطبيق المعلومات ذات الصلة لتلبية الاحتياجات المحلية.

٣٣ - وتقوم معظم الشراكات بتنظيم حلقات عمل ودورات تدريبية على المستوى الوطني، مما يسمح لاحقا بإجراء تقييم للاحتياجات القطرية المحددة. وعلى أساس ذلك التقييم يتمكن الشركاء من التعرف على الحواجز السياسية والتقنية والهيكلية والتنظيمية والمالية التي يلزم التغلب عليها من أجل معالجة المسألة المحددة المتعلقة بالتنمية المستدامة.

٣٤ - وغالبا ما تتخذ عملية نقل التكنولوجيا التي تقوم بها الشراكات المسجلة شكل مساعدة تقنية محددة الأهداف، ومساعدة الشركاء من البلدان النامية على اقتناء التكنولوجيا وتيسير نقل التكنولوجيات والمعارف من شركاء في القطاع الخاص في البلدان المتقدمة النمو إلى نظرائهم في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٣٥ - ويضطلع العديد من الشراكات بدور التنظيم والتيسير من خلال الجمع بين القادة وأصحاب المصلحة الحقيقيين وإشراكهم في عمليتي التشريع الوطنية والدولية. وتضطلع بعض الشراكات ببناء القدرات المؤسسية من خلال المساعدة على تعزيز شراكات جديدة وتزويد شركائها بالمعلومات عن المشاريع وفرص التمويل المتاحة.

باء - التقدم المحرز منذ الإنشاء

٣٦ - عموما، تحقق التقدم المحرز المبلغ عنه في إطار فئات عريضة من إقامة الشراكات؛ وأنشطة بناء القدرات؛ وتبادل المعلومات؛ والمطبوعات؛ ومشاريع تعاونية تقنية لتنفيذ أنشطة شراكة على المستوى المحلي.

٣٧ - وشمل التقدم المحرز في الشراكات تقارير عن عمليات ناجحة لجمع الأموال؛ وتأكيد انضمام شركاء إضافيين؛ ووضع مبادئ تنظيمية لتحديد شروط العمل المشترك والتعاون فيما بين الشركاء (بما في ذلك مذكرات التفاهم)؛ ووضع آلية داخلية للإدارة والتنسيق من خلال تشكيل لجان توجيهية وأمانات للشراكات. وأُبلغ أيضا عن تحديد مراكز التنسيق الإقليمية والوطنية بوصفها جزءا من هيكل تنسيق الشراكات. وبالإضافة إلى أنشطة التنسيق

داخل الشراكات، قامت شراكات كثيرة بوضع ترتيبات تعاونية رسمية مع الشراكات الأخرى النشطة في مجالات التركيز المكملة المماثلة.

٣٨ - وتتضمن أنشطة بناء القدرات المبلغ عنها تنظيم مؤتمرات، وحلقات عمل وندوات، ودورات تدريبية وتشكيل شبكات الخبراء.

٣٩ - أما أنشطة تبادل المعلومات التي يرد ذكرها كثيرا فتشمل إنشاء مواقع شبكية للشراكات وإصدار رسائل إخبارية ونشر دراسات حالة إفرادية وأدلة، ومواد تعليمية وتدريبية وورقات سياسية وإعداد مجموعة أدوات. ويعد إنشاء البوابات الإلكترونية/آليات تبادل المعلومات التي تتيح إمكانية الحصول على الأدوات الإلكترونية وقواعد البيانات والبرامجيات من الاتجاهات الأخرى في أنشطة الشراكات المتعلقة بنشر المعلومات.

٤٠ - وفي حين تواصل أغلبية الشراكات العمل من أجل إنشاء هيكل تنظيمي فعال والاحتفاظ به وتركز جهودها على بناء العلاقات بين الشراكات وأصحاب المصلحة فإن هذه الجهود تسير، على ما يبدو، جنبا إلى جنب مع مشاريع الأنشطة التنفيذية التجريبية على أرض الواقع والدراسات البحثية على المستوى الإقليمي ومستوى البلدان.

رابعا - الزراعة، والتصحر، والجفاف، والأراضي، والتنمية الريفية، والتنمية المستدامة لأفريقيا

٤١ - تمشيا مع تركيز دورة الاستعراض الحالية للجنة على المجموعة المواضيعية التي تشمل الزراعة، والتصحر، والجفاف، والأراضي، والتنمية الريفية، والتنمية المستدامة لأفريقيا، يتناول هذا الجزء بمزيد من التفصيل الشراكات التي تركز أساسا على هذه المجموعة المواضيعية ويشمل معلومات عن مبادرات معنية (انظر الأُطر الأول إلى العاشر).

٤٢ - من أصل ٣٣٤ شراكة مسجلة، تركز ٩٥ مبادرة أساسا على الزراعة، والتصحر، والجفاف، والأراضي، والتنمية الريفية، والتنمية المستدامة لأفريقيا، مع إدراج بعضها أكثر من مجال رئيسي واحد في قائمة أنشطتها. والزراعة مجال تركيز رئيسي في ٤٠ شراكة؛ وهناك ٤٩ شراكة أُدرجت في قائمة أنشطتها التنمية المستدامة لأفريقيا؛ وأدرجت ٢٧ منها التنمية الريفية؛ كما أن هناك ٢٦ شراكة أخرى أدرجت الأراضي؛ وأشارت ١٢ شراكة إلى التصحر والجفاف على أنهما مجالا تركيزها. وعند النظر إلى مجاميع التغطية القطاعية (سواء التركيز الرئيسي أو الثانوي) للشراكات في هذه المجموعة المواضيعية، يتبين أن ٢٨ في المائة (٩٥) من أصل ١٧٣ مبادرة تركز إما بشكل رئيسي أو ثانوي على الزراعة؛ وتركز ٢٧ في المائة (٩٠) منها على التنمية المستدامة لأفريقيا؛ و ٢٣ في المائة (٧٨) على التنمية الريفية؛

و ١٩ في المائة (٦٤) على الأراضي؛ و ١٠ في المائة (٣٥) على التصحر؛ و ٩ في المائة (٢٩) على الجفاف.

الإطار ١

البرنامج المعني برفع كفاءة أنظمة محاصيل إنتاج الطاقة والأنظمة الزراعية الحرجية للنظم الإيكولوجية القاحلة وشبه القاحلة – أفريقيا (COMPETE)

يهدف هذا البرنامج إلى تحفيز تنفيذ الطاقة الأحيائية في أفريقيا بإنشاء برنامج عمل للحوار في مجال السياسات وبناء القدرات في منظمات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف وأصحاب المصلحة الرئيسيين على جميع مستويات سلاسل الإمداد توفير بالطاقة الأحيائية وتوريدها. وتوفر طاقة الكتلة الأحيائية المنتجة على أساس مستدام فرصا للإسهام في مكافحة الفقر، والجوع، واعتلال الصحة والأمية، واستمرار تدهور النظم الإيكولوجية على الصعيد العالمي، خاصة في أفريقيا. وتجري في إطار هذا البرنامج، منذ بدايته في عام ٢٠٠٧، دراسات عن الاستخدام الحالي والمحسن لعدة بلدان إفريقية تركز على التوفير المستدام للطاقة الأحيائية، ونُظّمت في ساو باولو وريبيراو بريتو في البرازيل في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ حلقة دراسية تضمنت تبادل معلومات عملية (رحلات ميدانية) أساسا للمشاركين من أفريقيا. ويجري البرنامج حاليا دراسات عامة عن السياسات والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في مجال محاصيل إنتاج الطاقة، والنظم الزراعية – الحرجية، والوقود الأحيائي.

ألف – الاتجاهات

٤٣ – نظرا لوجود قدر من التداخل بين الشراكات في إطار هذه المجموعة الفرعية (انظر الفقرة ٤٢ أعلاه)، تُعرض الإحصاءات العامة التالية بشكل إجمالي لجميع الشراكات المسجلة العاملة في هذه المجموعة المواضيعية البالغ عددها ١٧٣ شراكة.

٤٤ – ومن ناحية التغطية الجغرافية، فإن ٢٨ في المائة من الشراكات العاملة في مجالات الزراعة، والتصحر، والجفاف، والأراضي، والتنمية الريفية، والتنمية المستدامة لأفريقيا شراكات عالمية، و ٩ في المائة منها إقليمية، و ١٠ في المائة دون إقليمية و ٣ في المائة وطنية.

٤٥ – ومن ناحية الأطر الزمنية، فإن ١٠ في المائة من الشراكات في إطار المجموعة المواضيعية للدورتين السادسة عشرة والسابعة عشرة بُدئت قبل عام ٢٠٠٢، بينما بُدئت نسبة ٤١ في المائة منها في ٢٠٠٢، و ٢٩ في المائة في ٢٠٠٣، و ١٢

في المائة في ٢٠٠٤، و ٣ في المائة في ٢٠٠٥، و ٢ في المائة في ٢٠٠٦، وبدأت نسبة ٣ في المائة أنشطتها في عام ٢٠٠٧. ومن ناحية المدة الزمنية، فإن ٣٣ في المائة منها غير مقيدة بفترة زمنية، بينما يتراوح طول مدة ما تبقى منها بين ٣ أعوام و ١٦ عاما.

الإطار الثاني

المبادرة المائية لغرب أفريقيا (المبادرة المائية)

تهدف المبادرة المائية إلى تلبية الاحتياجات الضرورية للصحة البشرية، والتخفيف من وطأة الفقر، والتنمية المستدامة من خلال تحسين إدارة الموارد المائية. وهي تركز عملها حاليا في المجتمعات المحلية الريفية والمجتمعات المحيطة بالمناطق الحضرية في غانا ومالي والنيجر، وتدعم مشاريع تهدف إلى تحسين صحة السكان ورفاههم في هذه البلدان الإفريقية الغربية. وتشمل الإنجازات ما يلي: حفر نحو ١ ١٣١ بئرا وإعادة تأهيل نحو ١٠٠ نظام قديم يستفيد منه أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص؛ وبناء أكثر من ٢٥ ٠٠٠ مرحاض لتعزيز النظافة الصحية في المجتمعات المحلية والمدارس؛ وتشييد أكثر من ٢٢ نظاما صغيرا للإمداد بالمياه وإنشاء أكثر من ١٣١ ناديا للصحة والنظافة الصحية في المدارس (النيجر).

ومن ناحية مشاركة الشركاء الرواد، فإن ١١ في المائة من شراكات الزراعة، والتصحر، والجفاف، والأراضي، والتنمية الريفية، والتنمية المستدامة لأفريقيا تتضمن مشاركة حكومية، وتتضمن ١٦ في المائة منها مشاركة مجموعات رئيسية، واستفادت ٨ في المائة منها من مشاركة منظومة الأمم المتحدة، وتشارك في ٤ في المائة منها على منظمات حكومية دولية أخرى، وتضم ٥ في المائة منظمات أخرى مثل الهيئات الأكاديمية. ويقود الشراكات المتبقية (١٢٩ شراكة) أكثر من شريك واحد. وتراوح عدد الشركاء في الشراكة الواحدة، بين ٢ و ٢٥١ شريكا، علما بأن أغلبية الشراكات (٨٩ في المائة) تضم أقل من ٥٠ شريكا. ومن بين الشراكات الـ ١٧٣ التي تدرج الزراعة، والتصحر، والجفاف، والأراضي، والتنمية الريفية، والتنمية المستدامة لأفريقيا في قائمة أنشطتها كمجال تركيزها الرئيسي و/أو الثانوي، تتألف نسبة ٨٢ في المائة من الحكومات، و ٨٢ في المائة من منظمات المجموعات الرئيسية، و ٥٨ في المائة من مؤسسات أو وكالات منظومة الأمم المتحدة، و ٥٧ في المائة من منظمات حكومية دولية أخرى، و ٥٠ في المائة من المنظمات والمؤسسات الأكاديمية.

الإطار الثالث

مبادرة التنمية الزراعية والريفية المستدامة (مبادرة التنمية) تحديد الناس لمستقبلهم المستدام

مبادرة التنمية إطار شامل يضم أصحاب مصلحة متعددين يعمل مع المجتمع المدني والحكومات والمنظمات الحكومية الدولية لتحقيق تحسينات ملموسة وقابلة للقياس في أسباب رزق الفقراء في المناطق الريفية وظروف معيشتهم وفي استدامة بيئاتهم. وتقوم بتيسير المبادرة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ولكن يشرف على قيادتها المجتمع المدني. ومنذ إطلاقها في عام ٢٠٠٢، تستهدف مبادرة التنمية، فيما تستهدف، تحسين وصول الفقراء إلى الموارد الضرورية للتنمية الزراعية والريفية المستدامة؛ وتحسين نهج الزراعة الإيكولوجية والنظام الإيكولوجي؛ ولكفالة توفير ظروف عمل أفضل وأليق في الزراعة؛ وتشجيع قيام مشاريع وتحالفات استراتيجية جديدة لتعزيز أسباب الرزق الريفية المستدامة والنظم الزراعية المستدامة.

ومن ناحية الموارد، سبق لـ ٥٨ في المائة من الشراكات داخل المجموعة المواضيعية ١٧/١٦ للجنة أن حصلت على تمويل. ومن ناحية الموارد المستقبلية، تسعى ٣٥ في المائة من الشراكات في هذه المجموعة المواضيعية إلى الحصول على تمويل إضافي. ويستخدم ما يقرب من نصف الشراكات حاليا موارد غير مالية (٤٧ في المائة). وفيما يلي توزيع مصادر التمويل: تأتي نسبة ٢٧ في المائة من التمويل الحالي من الحكومات، و ٦ في المائة من المنظمات الحكومية الدولية، و ٢ في المائة من القطاع الخاص، و ١ في المائة من المؤسسات؛ و ٤ في المائة من المنظمات غير الحكومية، و ١ في المائة من مصادر أخرى.

الإطار الرابع

الشراكة العالمية للطاقة الأحيائية (الشراكة العالمية)

تهدف الشراكة العالمية إلى تقديم آلية للشركاء لتنظيم وتنسيق وتنفيذ أنشطة دولية موجهة في مجالات البحوث، والتنمية، والاستعراض، والتجارة تتصل بإنتاج الكتلة الأحيائية وإيصالها وتحويلها واستخدامها لإنتاج الطاقة، مع التركيز بشكل خاص على البلدان النامية. ومن أهدافها الأولية التوعية وتيسير تبادل المعلومات المتعلقة بالطاقة الأحيائية؛ والدراسات والمشاريع في الطاقة الأحيائية والتجارة فضلا عن الطاقة الأحيائية والاستدامة؛ ومنهجيات قياس الانخفاض في انبعاث غازات الاحتباس الحراري الناتجة من الطاقة الأحيائية.

باء – توجه التنفيذ وآلياته

٤٦ – تشبه الشراكات العاملة في مجالات الزراعة، والتصحر، والجفاف، والأراضي، والتنمية الريفية، والتنمية المستدامة في أفريقيا، مجموعة الشراكات المسجلة الأكبر حجما في أن معظمها يتضمن أنشطة لبناء القدرات في آليات تنفيذها. وتتضمن خطط عمل غالبيتها (٥٢ في المائة) عنصرا تعليميا يهدف إلى التوعية؛ ويشارك ثلثها (٣١ في المائة) في شكل ما من أشكال نقل التكنولوجيا؛ وتقدم نسبة ٤٠ في المائة منها خدمات تدريبية لبناء الموارد البشرية؛ وتعمل ٢٩ في المائة لتعزيز القدرات المؤسسية.

الإطار الخامس

توفير التعليم لسكان الريف

تسعى مبادرة توفير التعليم لسكان الريف إلى بناء الوعي بأهمية التعليم لسكان الريف كخطوة حاسمة نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في القضاء على الفقر المدقع والجوع وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي، والعدل بين الجنسين، وإدارة الموارد الطبيعية المستدامة. ومنذ إطلاق المبادرة في عام ٢٠٠٢، انضم إليها ٣٠٧ شريك؛ وعُقدت خمس حلقات عمل إقليمية عن موضوع التعليم لسكان الريف؛ ووضعت استراتيجيات وطنية لتوفير التعليم لسكان الريف في كوسوفو (صربيا) وفي جنوب أفريقيا؛ وأُنشئت بمشاركة فرنسا شبكة عن توفير التعليم والتدريب لسكان الريف. وقامت مبادرة توفير التعليم لسكان الريف بدعاية ناجحة للتحالف بين قطاعات التعليم والزراعة والتنمية الريفية ففتحت الباب لإعادة النظر في الصلات بين التعليم والتنمية الريفية على صعيد صانعي السياسات العامة وإعادة التفكير في القيود الموروثة من التوزيع القطاعي التقليدي للعمل بين وزارتي التعليم والزراعة.

٤٧ – تبين الإحصاءات التفصيلية أن نحو ربع الشراكات المركزة على الزراعة، والتنمية الريفية، والتنمية المستدامة لأفريقيا نفذ كل الآليات الأربع، وهي: الوعي التعليمي، والإطار المؤسسي، ونقل التكنولوجيا، والموارد البشرية والتدريب.

٤٨ – ويختلف ذلك عن الشراكات المركزة على التصحر والجفاف، حيث نفذ أقل من عُشر جميع الشراكات كل الآليات الأربع. وفي المتوسط، نفذ ١٦ في المائة من الشراكات المركزة على مسائل الأراضي كل الآليات الأربع.

الشكل الحادي عشر

آليات تنفيذ الشراكات: التركيز على المجموعة المواضيعية

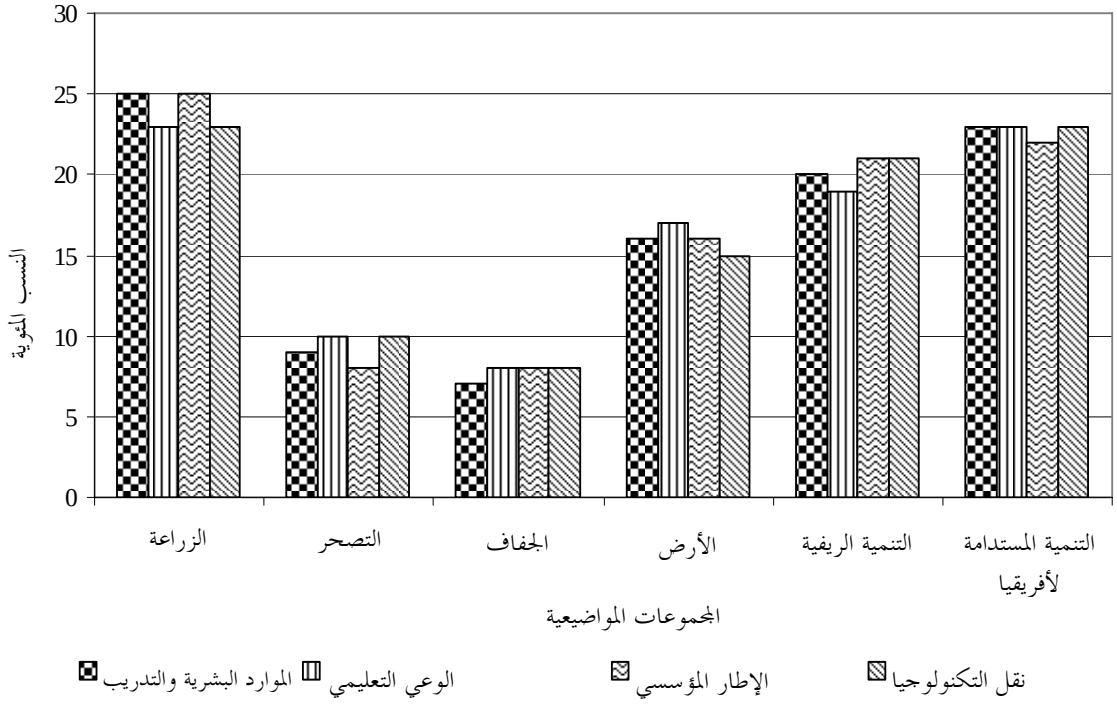

٤٩ - تعمل الشراكات النشطة في المجموعة المواضيعية لإنشاء شبكات سياسات عالمية تشجع الحوار وتبادل المعلومات من خلال إنشاء أنشطة تعاونية مع المنظمات على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي. وتعمل هذه المبادرات لبناء القدرات وتبادل المعلومات بشأن مسائل متنوعة مثل إدارة المياه وحفظها، وحقوق حيازة الأراضي، والترتيبات المتعلقة بالأراضي.

الإطار السادس

تحالفات الأراضي من أجل التنمية الوطنية (LAND)

شراكات هذا المشروع مبادرة عالمية تسعى إلى تعزيز التعاون على الصعيد القطري فيما بين المؤسسات الحكومية، والمجتمع المدني، والوكالات الدولية، وغير ذلك من أصحاب المصلحة الرئيسيين لزيادة وصول الفقراء في الريف بشكل مأمون إلى الموارد الطبيعية، خاصة الأراضي، وتمكينهم من المشاركة بشكل مباشر في عمليات صنع السياسات واتخاذ القرارات التي تؤثر في أسباب رزقهم. ومنذ إطلاق الشراكة في عام

٢٠٠٢، فإنها تعمل بنشاط لتعزيز التحالفات في ما يزيد عن ٣٥ بلدا من البلدان التي توجد فيها برامج لها. وكان من البلدان النموذجية الأولى غواتيمالا، وإندونيسيا، والفلبين، وجنوب أفريقيا. وتوفر مشاركة أصحاب المصلحة في وضع رؤية وإطار مشتركين الأساس الرئيسي للشراكة.

جيم - التقدم المحرز منذ البداية

٥٠ - يسير التقدم المبلغ عنه في الشراكات في إطار المجموعة المواضيعية على نمط مماثل للنمط الملاحظ في الشراكات المسجلة ككل. وتتكون الأنشطة المبلغ عنها أساسا من تنسيق الشراكات؛ وأنشطة بناء القدرات؛ وتبادل المعلومات.

٥١ - وفي السنوات الأخيرة، ركزت بعض الشراكات في المجموعة المواضيعية على تنفيذ مختلف أنشطة تنسيق الشراكات، بما فيها وضع مؤشرات لرصد الأعمال الجارية، ونظم للتنبؤ التشغيلي. وعلاوة على ذلك، انضمت منظمات شريكة جديدة إلى الشراكات واستفادت بعض الشراكات من مصادر تمويل جديدة، من القطاعين العام والخاص على السواء.

٥٢ - وتابعت شراكات كثيرة بناء القدرات من خلال تنظيم اللقاءات من قبيل حلقات العمل، والاجتماعات، والمؤتمرات، التي أثارت جدلا ومناقشة بشأن قضايا موضوعية في مجال التنمية المستدامة، ووفرت منتدى لاستعراض تكنولوجيات جديدة. وتم أيضا وضع دروس تدريبية بشأن قضايا مختارة في مجال التنمية المستدامة.

٥٣ - وسعت الشراكات في المجموعة المواضيعية بشكل متزايد إلى تبادل المعلومات بشتى الطرائق بما فيها إنشاء مواقع شبكية، وإجراء دراسات إفرادية، وإصدار رسائل إخبارية. وتم تجميع دراسات استقصائية كأداة للتقييم والإعلام، ونشر ردود الفعل الناتجة عنها في تقارير دورية.

الإطار السابع

مبادرة حوض النيل

أطلق هذه المبادرة مجلس وزراء شؤون المياه لدول حوض النيل (المشار إليه أحيانا بمجلس وزراء حوض النيل)؛ وهي تضم كل بلدان النيل وتسعى إلى تنمية حوض النهر بشكل مستدام بطريقة تعاونية، وتقاسم الفوائد الاجتماعية الاقتصادية الكبيرة، وإنشاء نظام فعال لإدارة المياه، وتعزيز السلامة والأمن الإقليميين. ويتكون الترتيب حاليا من إطار مؤسسي، واتفاق على تقاسم الموارد، وبرنامج شامل لتنمية موارد النيل لفائدة الجميع

وآليات واضحة بشأن التمويل والشراكة. وهناك حاليا برنامج عمل استراتيجي يهدف إلى الاستخدام والاستفادة بشكل عادل من الموارد المائية المشتركة لحوض النيل.

الإطار الثامن

الشراكة الاستراتيجية لتعبئة المجتمع المدني لمكافحة تدهور الأراضي وللحد من الفقر في الجنوب الأفريقي

التزم الشركاء بإعداد أنشطة داعمة لتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر (الاتفاقية)، وتنفيذ تلك الأنشطة وتعميم المعلومات المتعلقة بها والقيام بمتابعها، ولا سيما بهدف مكافحة تدهور الأراضي والجفاف، والنهوض بأوضاع المجتمعات الريفية الفقيرة في المناطق الهامشية والمعرّضة للجفاف عن طريق رفع قدراتها على التكيف وتحسين سبل كسب العيش. وقامت الشراكة منذ أقيمت بتعزيز الموارد المالية والتقنية والبشرية المتاحة لتنفيذ الاتفاقية، وبزيادة قدرة المنظمات غير الحكومية في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والمنظمات العاملة في المجتمعات المحلية لتحسين مشاركة المجتمعات المحلية في القرارات ذات الصلة بالجفاف وتدهور الأراضي، وعلى تيسير وضع التوجيهات التشريعية وتعميمها لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، التي وُضعت عن طريق أبحاث تشاركية وعملية تشاور.

الإطار التاسع

برنامج التحدي التابع للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية: المحاصيل المدعمة بيولوجيا من أجل تحسين التغذية البشرية

يسعى برنامج التحدي الخاص بالتدعيم البيولوجي إلى تسخير الإمكانات الكاملة للعلم والبحث في مجالي الزراعة والتغذية لمعالجة المشكلة المستمرة لنقص العناصر الغذائية الزرة عن طريق إنتاج محاصيل الأغذية الرئيسية الغنية بالعناصر الغذائية الزرة وهي عملية يشار إليها ''بالتدعيم البيولوجي''. ويعاني أكثر من نصف سكان العالم، ولا سيما النساء والأطفال في مرحلة ما قبل الالتحاق بالمدرسة من نقص العناصر الغذائية الزرة، الناجم أساسا عن النظام الغذائي الفقير بالفيتامينات والأملاح المتاحة بيولوجيا. ولهذا النقص تكاليف باهظة من حيث الخسارة في الأرواح وانخفاض النمو الاقتصادي وتدني نوعية الحياة. ولتحقيق غاية الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في خفض عدد الذين يعانون سوء التغذية إلى النصف بحلول عام

٢٠١٥، يتعين توافر تكنولوجيات ونهج جديدة. ويركز البرنامج على ثلاثة من العناصر الغذائية الترة التي تعترف بها منظمة الصحة العالمية على نطاق واسع على أنها الحد الأدنى المطلوب وهي: الحديد والزنك وفيتامين ألف (مادة بيتا كاروتين). وتقترح برامج إنسال لوقت كامل من أجل ستة أغذية رئيسية استكملت بشأنها بالفعل دراسات الجدوى ويستهلكها أكثرية فقراء العالم في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وهي: الأرز والقمح والذرة والمنيهوت والبطاطا والفاصوليا. وتقترح دراسات جدوى لما قبل الإنسال من أجل ١١ منتجا إضافيا: الموز والشعير واللوبيا والفول السوداني والعدس والذحن والبسلة الهندية وموز الجنة والبطاطس والذرة الرفيعة واليام.

خامسا – أنشطة أمانة لجنة التنمية المستدامة المتصلة بالشراكات

٥٤ – تقوم أمانة اللجنة بجمع وتطوير وتعميم المعلومات المتعلقة بالشراكات المسجلة التي تنفذ التنمية المستدامة في بقاع العالم، وتيسر النقاشات، وتتيح الفرص للمساهمات كي تبرز في الدورات العادية للجنة. وتبني الأمانة أنشطتها على ولاية خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، والمقرر الذي اتخذته اللجنة في دورتها الحادية عشرة بشأن الشراكات، إلى جانب أي توجيهات أخرى من اللجنة.

٥٥ – وقد طُلب إلى أمانة اللجنة أن تجعل معلوماتها المتعلقة بالشراكات، بما في ذلك التقارير الطوعية لتلك الشراكات، متاحة على أوسع نطاق ممكن – عن طريق الوسائط الإلكترونية والمطبوعة والأنشطة من قبيل معارض الشراكات التي تقيمها اللجنة. كما يُنتظر من الأمانة أن تدلي بتقارير موجزة تتضمن حصيلة المعلومات، اعتمادا على ما تعرضه الشراكات على اللجنة لتنظر فيه، وفقا لبرنامجها ونظام عملها.

٥٦ – وتشجع المعايير والمبادئ التوجيهية الواردة في المقرر الذي اتخذته اللجنة في دورتها الحادية عشرة الشراكات على تبادل المعلومات مع الحكومات وغيرها من الجهات المعنية. ولما كانت المبادئ التوجيهية تدعو إلى الشفافية والمساءلة، تشجع كل شراكة من الشراكات المسجلة على أن تبلغ على رأس كل عامين عما تحرزه من تقدم وما تقوم به من أنشطة، وينبغي الكشف عن تلك المعلومات علنا. كما ينبغي أن يكون الإبلاغ شاملا ويقدم معلومات جديدة بشأن جميع أوجه الشراكة فضلا عن التشديد على الكيفية التي ساهمت بها الشراكات في تنفيذ الأهداف والالتزامات الإنمائية المتفق عليها دوليا.

ألف – موارد على الإنترنت: موقع شراكات لجنة التنمية المستدامة وقاعدة بياناتها على الإنترنت

٥٧ – بدأت أمانة اللجنة في شباط/فبراير ٢٠٠٤ تشغيل موقع لشراكات اللجنة للتنمية المستدامة وقاعدة بياناتها على الإنترنت. ويُعد هذا الموقع التفاعلي موردا قيما لتشاطر المعلومات عن الأنشطة المتصلة بالشراكات وجمعها، فهو يتيح الوصول إلى طائفة عريضة من الأدوات والتطبيقات المصممة لتشجيع تبادل المعارف وإقامة شبكات معرفية.

٥٨ – وقد أُعيد تصميم موقع شراكات اللجنة في آذار/مارس ٢٠٠٦ ثم في شباط/فبراير ٢٠٠٧ من أجل إضافة المزيد من المحتويات المفيدة، وتيسير الاستعمال، وتحسين التصفح، وتبسيط الوصول إلى موارد المعلومات المتعلقة بالشراكات. ويهدف هذا المورد الشبكي إلى دعم وتيسير تحديد أنشطة الشراكات والإسهام في التنفيذ عن طريق إتاحة مجموعة عريضة من المعلومات التطبيقية المختارة: من التفاصيل المتعلقة بكيفية تسجيل شراكات جديدة لدى أمانة اللجنة إلى المعلومات المتعلقة بالاجتماعات القادمة بشأن الشراكات، والمنشورات الحديثة عن الشراكات المسجلة، فضلا عن مبادئ توجيهية مفصلة وبرنامج أنشطة معارض الشراكات التي تقيمها اللجنة[٦]. وقد أُنشئ منتدى نقاش على الإنترنت يتيح لأعضاء الشراكات المسجلة تبادل الخبرات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات. وجميع المنشورات التي تتناول الشراكات المسجلة التي تصدرها أمانة اللجنة متاحة للتنزيل مجانا في موقع شراكات اللجنة على الإنترنت.

٥٩ – وترتكز المعلومات المتاحة في قاعدة بيانات شراكات اللجنة حصرا على تقارير الإبلاغ الذاتي الطوعي الآتية من مراكز تنسيق الشراكات. ويُطلب سنويا تحديث المعلومات، إلا أن الحصول على معلومات معاصرة يبقى أحد التحديات. ويُطلب من الشركاء الرئيسيين بإلحاح أن تشمل معلوماتهم آخر المستجدات حتى تبقى قاعدة البيانات مفيدة.

٦٠ – وتُعد قاعدة بيانات الشراكات من أجل التنمية المستدامة حتى اليوم أكثر موضع تتكرر زيارته داخل موقع الشراكات على الإنترنت. وحظيت قاعدة البيانات منذ إطلاقها قبل أربع سنوات بـ ١٦٢ ٢٥٩ زيارة. ومنذ عام ٢٠٠٤ وعدد الزيارات يتضاعف كل سنة، حتى إنه وصل إلى ٨٧٧ ١١٢ زيارة في عام ٢٠٠٧ فقط.

---

(٦) هذه الوثائق والعديد من المنشورات الموجزة متاحة على موقع شراكات اللجنة على الإنترنت http://www.un.org/esa/sustdev/partnerships/partnerships.htm.

٦١ - وتعمل الأمانة على إقامة شبكة معارف على الإنترنت معنية بالشراكات من أجل التنمية المستدامة. ويؤمل أن يؤدي تطوير أدوات إلكترونية تيسر قنوات الاتصال وتدفق المعلومات، فضلا عن تشجيع التعلم والتعاون بين الشراكات المسجلة، وأن تسفر هذه الجهود في نهاية المطاف عن تكوين جماعات مشتركة على الإنترنت تعنى بالممارسات في صفوف الشراكات المسجلة.

باء - فرص الربط الشبكي: معارض الشراكة التابعة للجنة التنمية المستدامة

٦٢ - بالإضافة إلى استعمال الموارد المتاحة عن طريق الإنترنت، يمكن أن تقدم المبادرات المسجلة معلومات عن أنشطتها من خلال معارض الشراكة السنوية والمناسبات الأخرى التي تنظمها أمانة اللجنة بشأن الشراكات. وتفيد هذه الأنشطة المتعلقة بتبادل المعلومات في التوعية ويمكن أن تؤدي إلى توسيع نطاق الشراكات من خلال انضمام شركاء جدد أو تكرار المبادرات الناجحة.

٦٣ - وتتيح معارض الشراكات فرصة للشركات المسجلة لغرض ما أحرز من تقدم وللربط الشبكي بينها وبين الشراكات القائمة وتحقيق التآزر فيما بينها، وتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، وتبادل الخبرات في إيجاد حلول لتحديات من قبيل تعبئة الموارد أو الاحتفاظ بالشركاء. وهي تتيح فرصة فريدة للشراكات للإعلان عن جهود وأنشطة الشراكات الرامية إلى إقامة منتدى حكومي دولي والترويج لها.

٦٤ - كما تتيح معارض الشراكة للمشاركين في اللجنة فرصة لجمع المعلومات المتعلقة بالمساهمات الهامة لهذه المبادرات في توفير الدعم لتنفيذ التنمية المستدامة ومناقشتها مع ممارسي الشراكات بصورة مباشرة. وقد أفادت هذه اللقاءات بدرجة كبيرة من مشاركة مختلف المعنيين بالأمر بمن فيهم المسؤولون الحكوميون وممثلو المؤسسات الوطنية والإقليمية والمالية إضافة إلى منظمات المجتمع المدني والعلماء والخبراء الآخرين والمستهلكين وممثلي القطاع الخاص.

٦٥ - وسينظم معرض الشراكة للدورة السادسة عشرة للجنة في الفترة من ٥ إلى ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨ في المقر. وستشمل الأنشطة لقاءات مناقشة للتحاور بشأن ”الشراكات في الواقع العلمي“؛ وعروض من الشراكات تقوم فيها الشراكات المسجلة بتزويد اللجنة بأخر المستجدات عن التقدم المحرز، ومكاتب إعلام للشراكات المسجلة لدى اللجنة لعرض وتوزيع المعلومات.

٦٦ - وإلى الآن، يعتبر معرض الشراكة نشاطا مفيدا وقيّما من أنشطة الدورات بدليل مشاركة ٢٠٧ شراكات في أنشطة معرض الشراكات في الفترة بين عام ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧ وما أبداه المعنيون بالأمر من اهتمام على مدى السنوات.

جيم - المنشورات

٦٧ - من الأهمية بمكان لعمل فريق الشراكات التابع لأمانة لجنة التنمية المستدامة إصدار تقارير تقدم معلومات شاملة ومستكملة عن اتجاهات تحقيق التنمية المستدامة من خلال الشراكات. وإضافة إلى نشر تقارير الأمين العام عن الشراكات من أجل التنمية المستدامة، ينشر أيضا فريق الشراكات التابع للأمانة أيضا رسالة إخبارية تبرز المناقشات التي تدور خلال لقاءات معرض الشراكات ووضع أوراق أساسية عن الشراكات يجري توزيعها على نطاق واسع مجانا عن طريق موقع الشراكات على شبكة الويب.

٦٨ - ويجري النظر في أنشطة إضافية، من قبيل تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية واجتماعات أفرقة الخبراء ومبادرات الوساطة لإتاحة المزيد من السبل للربط الشبكي وتعزيز مشاركة أصحاب المصلحة وزيادة تعزيز استخدام نموذج الشراكة.

٦٩ - ويتيح نشر وتبادل المعلومات المتعلقة بالدروس المستفادة من الشراكات وبأفضل الممارسات والأفكار الجديدة، فرصة فريدة من نوعها لأعضاء شراكات لجنة التنمية المستدامة ولممارسي الشراكة لتحديد المشاكل والثغرات وإزالة العقبات التي تعترض تحقيق التنمية المستدامة. وتدعم هذه العملية أيضا الجهود المبذولة لرصد تقدم الشراكات القائمة وتتبعه وهو الخطوة الأساسية لإثبات قيمة نموذج الشراكة في التنفيذ واستدامته.

٧٠ - وستواصل أمانة اللجنة تعزيز الدروس القيّمة المستفادة من تحقيق التنمية المستدامة عن طريق الشراكات. وستتمكن اللجنة ومختلف أصحاب المصلحة بفضل تبادل ونشر المعلومات المتعلقة بهذه الشراكات من تأكيد ما يعمل وما لا يعمل وإيجاد الثغرات وتحديد الأماكن التي يمكن للمبادرات أن تسهم فيها وتلك التي تلزم فيها مبادرات جديدة وتحديد المناطق والمواقع التي تعاني نقصا في الخدمات. وستعزز أيضا التعمق في فهم فائدة الشراكات بوصفها أداة تنفيذية تستخدم لتحقيق الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا في مجال التنمية المستدامة وتشجيع الفرص المتاحة لزيادة الشراكات وإمكانية تكرارها.

سادسا – خاتمة

٧١ – شكل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة نقطة تحول رئيسية عن مؤتمرات الأمم المتحدة السابقة تجلت في جوانب مختلفة ولا سيما على صعيدي الهيكل والنواتج. فللمرة الأولى استكملت الوثائق الختامية المتفاوض عليها ببدء ما يزيد عن ٢٠٠ شراكة تطوعية الأمر الذي من شأنه أن يتيح آلية هامة لتيسير التنفيذ.

٧٢ – وعلى مدى السنوات التي انقضت منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، ظلت الشراكات من أجل التنمية المستدامة التي بدأت أثناء مؤتمر القمة تنمو وتتزايد وتقوى. وقد أثبتت أنها أداة مفيدة وموثوقة للتغيير عن طريق حفز العمل الحكومي وإشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة ووضع نماذج ابتكارية وجديدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والوفاء بالتزاماتها. وتتطور هذه المبادرات في الوقت نفسه، من خلال اجتذاب شركاء جدد وإقامة تحالفات مع شراكات أخرى تعمل في مجالات تكميلية.

٧٣ – واستمر إطلاق شراكات جديدة وتسجيلها لدى أمانة اللجنة. عن طريق التعاون على جميع المستويات، وتجميع مهاراتها ومواردها، ووضع سياسات ابتكارية، واستحداث حلول تقنية وتمويلية للتغلب على العقبات التي تعترض طريق تحقيق التنمية المستدامة، ولا تزال شراكات اللجنة تبرهن على مساهماتها الملموسة وتأثيرها في تنفيذ أهداف والتزامات التنمية المستدامة المتفق عليها دوليا.

٧٤ – والأهم من ذلك أن الشراكات لا تزال تحقق نتائج على أرض الواقع. وقد أسهمت في تحسين نوعية التنفيذ عن طريق إشراك أصحاب المصلحة ذوي الصلة، الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص – الذين يكون لأنشطتهم تأثير مباشر في التنمية المستدامة. وأصبحت الحاجة إلى إشراك تلك العناصر الفاعلة بنشاط في تعزيز التنمية المستدامة وتحقيقها أكثر إلحاحا بالنظر إلى التحديات الناتجة عن عالم يتجه إلى العولمة والترابط بشكل متزايد، الأمر الذي يجعل الشراكات أداة مفيدة لحفز الإجراءات والموارد والخبرات التي لا يمكن للحكومات وغيرها من المعنيين بالأمر تجميعها على نحو منفرد بالقدر نفسه من الفعالية والكفاءة.

٧٥ – وبعد مرور خمس سنوات على مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، يظهر تقبل متزايد لكون الشراكات أصبحت في الوقت الحاضر جزءا أصيلا في الحوار الدولي بشأن التنمية المستدامة وأن تصبح جزءا لا يتجزأ من عمل منظومة الأمم المتحدة. ومع أن إقامة الشراكات في مجال التنمية المستدامة تعد نهجا جديدا نسبيا إزاء التنفيذ، فإنها لم تعد

مفهوما نظريا بحتا. وأصبحت الشراكات بوصفها آلية تنفيذ دينامية تثري عمل اللجنة، موردا هاما متاحا لأصحاب المصلحة ذوي الصلة تمكنهم من المشاركة في عمل اللجنة وللمشاركين في اللجنة ممن يقدرون الإسهام المهم لهذه المبادرات.

٧٦ - وفي الوقت نفسه ثمة اعتراف متزايد بأن المجتمع الدولي يمكن أن يدخل في مرحلة جديدة من الحوار تقتضي المزيد من الجهود لدفع النهج القائم على الشراكة إزاء التنمية وتعميمه. ويتزايد الاهتمام بالاعتماد على القيمة المضافة الملموسة التي تقدمها مبادرات الشراكة التطوعية بين أصحاب المصلحة المتعددين وبمضاعفة الجهود لزيادة إسهام الشراكات وأفضل ممارساتها وتكرارها. كما أثيرت شواغل بشأن ضرورة أن تقيم الشراكات الدليل على فعاليتها الكبيرة بهدف اجتذاب موارد مالية جديدة وإضافية وموجهة بشكل أفضل.

٧٧ - وزادت أيضا التوقعات من جانب عدد متزايد من أصحاب المصلحة في الشراكة بشأن عقد منتدى دولي ثالث في الوقت المناسب عن الشراكات من أجل التنمية المستدامة لإتاحة الفرصة لرصد التحديات والتصدي لها وتوفير الفرص فيما يتعلق باستخدام الشراكات وزيادة تيسير تبادل المعارف المتعلقة بالخبرات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات ومناقشة الإمكانات الناشئة.

٧٨ - واستخلصت بعض الدروس الهامة من استخدام الشراكات منذ جوهانسبرغ كما يتجلى في الأمثلة القليلة التالية:

(أ) زيادة الاعتراف بمساهمة العناصر الفاعلة المحلية. أكثر من نصف الشراكات المسجلة هي شراكات عالمية النطاق (٥١ في المائة) في حين أن تلك المتبقية ذات نطاق إقليمي (٢٠ في المائة) أو دون إقليمي (٢٣ في المائة) أو وطني (٥ في المائة) أو محلي (١ في المائة). بيد أن معظم الشراكات بما فيها الشراكات ذات النطاق العالمي والإقليمي لديها أنشطة على المستويين الوطني والمحلي وبالتالي فقد ساعدت على زيادة مشاركة المجتمعات المحلية. ويجري اختبار فعالية الشراكة وتأثيرها وإسهامها على أرض الواقع. ويمثل الوسطاء والمنفذون المحليون عنصرا أساسيا لنجاح الشراكات ودوامها؛

(ب) زيادة الفعالية في أطر التعاون الإنمائي وتعزيز جهود التنمية المستدامة الوطنية. استخدم عدد من الشركاء الحكوميين الشراكات كنهج ابتكاري لزيادة فعالية أطر التعاون الإنمائي لديهم. واستخدم نموذج الشراكة أيضا لتعزيز الاستراتيجيات والسياسات الوطنية للتنمية المستدامة وكوسيلة لتسخير الموارد ذات الصلة من أجل تنفيذها. ويمكن أن يتيح الاستخدام الفعال للشراكات من جانب البلدان المتقدمة

والبلدان النامية الأخرى نهجا قائما بدرجة أكبر على المشاركة وزيادة الملكية والقيادة والتضامن والمساءلة المتبادلة في اتخاذ ما يناسب من المبادرات الإنمائية وأطر التعاون الدولي وتنفيذها وتقييمها؛

(ج) دعم الجهود المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. أثبتت الشراكات القائمة في إطار اللجنة فائدتها كوسائل لتعزيز وتيسير جهود المسؤولية الاجتماعية للشركات التي يبذلها شركاء القطاع الخاص الذين ساهموا في هذه المبادرات وتبلغ نسبتهم ٣٨ في المائة من الشركاء المعنيين. وقد حددت أغلبية الشراكات المسجلة التي يشارك فيها عدد كبير من شركاء القطاع الخاص جملة من الحوافز تشمل، فيما تشمل، زيادة الوضوح وتعاظم المصداقية وتبادل المعارف والمسؤولية البيئية وزيادة التأثير العالمي كحوافز أساسية لترسيخ شراكاتهم والتسجيل لدى أمانة اللجنة. وقد خبرت هذه المبادرات قيمة تطبيق التنمية المستدامة كمفهوم موحد ومبدأ توجيهي في الجهود المبذولة لإقامة الشراكات. وإضافة إلى ذلك، قدمت هذه الشراكات منهاج عمل لبعض الشركات للعمل إلى جانب شركات أخرى تكون في حالات أخرى منافسة لها؛

(د) وجوب مواصلة الحكومات أداء دور هام في تعزيز الشراكات. سيظل تعقيد التحديات الإنمائية التي تواجهها البلدان في الوقت الراهن يمتحن قدرة الحكومات على تعبئة الموارد والقدرات اللازمة للتصدي لها. وتشكل الأنماط الجديدة للتعاون والعمل الجماعي عبر الحدود التقليدية للقطاعات العامة والخاصة وقطاع المجتمع المدني عناصر أساسية لأن الموارد عادة ما تكون شحيحة ومتفرقة فيما بين مختلف القطاعات والعناصر الفاعلة. ومن ثم، توفر الشراكات عند استخدامها بفعالية أداة إنمائية صالحة وقيمة ومتينة لدعم الأهداف الإنمائية. ويجب أن تواصل الحكومات الاضطلاع بدور مهم في تعزيز وإقامة الشراكات وأن تتيح لأصحاب المصلحة الآخرين من قبيل دوائر الأعمال والمجتمع المدني توفير ما لديهم من خبرات والمساهمة في تقديم حلول إنمائية تتسم بقدر أكبر من الفعالية.